خصوصية الهوية الثقافية للمجتمعات العربية في مواجهة التغيير الحضاري
– المجتمع الجزائري نموذجا –

د.مساك أمينة أ.تابتروكية فاطمة
جامعة سعد دحلب البليدة

ملخص المداخلة:

في إطار الخصوصية الثقافية للمجتمعات العربية التي تعتبر ركيزة لهويتها في إطار التغيير الحضاري، أصبحنا نواجه اتجاهين يعزز أولهما النظام الدولي الجديد وما ينجر عنه من انصهار في الثقافات العالمية المغيبة لخصوصيات مجتمعاتنا في إطار الهيمنة السياسية الأمريكية وسيادة الثقافة الغربية.

في حين يؤيد الاتجاه الثاني الانغلاق وعدم التفتح على الثقافات الأخرى للحفاظ على هويته، معتبرا العولمة أساس للتغيير الحضاري ووسيلة للاحتكار والاستعمار، رافضا الثقافات الأخرى والنماذج باسم العولمة، باعتبار أنها ليست الطريقة الوحيدة للتحديث والتغيير الحضاري، وانتهاج التبعية ثمنا للتقدم.

ونحن لا ننكر أن التباين الثقافي ليس واقعا حقيقيا فحسب، بل هو قضية جوهرية، وباعتبار أن الخصوصيات الثقافية ثابتة ودائمة في أغلبها، فهي تلغي القواسم المشتركة بين المجتمعات الغربية والعربية. حيث يشكل الدفاع عن القيم الثقافية من أهم تحديات التغيير الحضاري في حدود معينة رغم المعوقات الماضية والمستقبيلة وأحد الأهداف المحفزة على إحراز استقلال المجتمعات العربية من قيود الاستعمار الذي حاول إعادة كتابة تاريخها، وعمل بعد الاستقلال على خلق استعمار جديد بمقتضيات الحاضر عن طريق التعاون والغزو الثقافي.

وباعتبار الجزائر نموذجا لهذا العمل، فقد واجهت الاستعمار من خلال مقوماتها الثقافية الوطنية – الدين واللغة – . وبعد الاستقلال، لم تنغلق على ذاتها وترفض الآخر، بل سعت للدفاع عن هويتها الثقافية ضد مخاطر العولمة عن طريق إعادة بناء الموروث الثقافي المكون الرئيسي للثقافة الوطنية.

وستتطرق هذه المداخلة ـ في حالة قبولها ـ إلى: " **الخصوصية الثقافية للمجتمعات العربية ودورها في مواجهة التغيير الحضاري متخذة المجتمع الجزائري نموذجا** ".

الكلمات المفتاحية: التغيير الحضاري، الحضارة، الهوية الوطنية الثقافية، الهوية العربية الثقافية، الخصوصية الثقافية، الأمركة، التنوع الثقافي، الدفاع عن الهوية، العولمة، الاستعمار القديم والجديد.

تمهيد:

نعيش حاليا في مجتمع ذو ثقافات متشعبة واتجاهات مختلفة وأفكار متباينة... مما يحتم علينا الإحاطة بكل ما يحدث ليتسنى لنا فهم ما يجري حولنا عموما، لاسيما فيما يتعلق بالعالم الإسلامي والظروف المصيرية والتحديات التي يواجهها. ورغم أن هذه الحالة التاريخية قديمة، كانت تتجسد من خلال تصدر حضارة معينة على باقي الحضارات

وتخضعها لها. إلا أنها تتعزز حاليا من خلال الزخم الذي تنطوي عليه ووتيرة تغيرها السريعة داخليا وخارجيا في إطار التغيير الحضاري وما يفرزه من إيديولوجيات.

ففي القرن التاسع عشر بلغت الهيمنة الغربية أوجها، وفي النصف الثاني من القرن العشرين انتصرت حركات التحرر الوطني، إلا أن المجتمعات المستقلة لم تستطع بناء مجتمعات وطنية مستقلة وتنمي مواردها... وأخذ الاستعمار يأخذ أشكالا جديدة من استعمار اقتصادي إلى تبعية سياسية من خلال التحالفات ومناطق النفوذ، وهيمنة ثقافية من خلال ثورة المعلومات ووسائل الاتصال..

وباعتبار الجزائر نموذجا لهذه المداخلة، فسيتم إبراز دور مقوماتها في استرجاع السيادة الوطنية والحصول على الاستقلال من خلال مواجهة ديننا وهويتنا وتاريخنا لما هو وافد علينا في إطار التحدي لإفرازات العولمة.

الثقافة: تعبر عن التقاليد وتحدد الهوية:

تمتلك الثقافة خصوصيات كونها كلية معقدة شاملة للقدرات والعادات التي اكتسبها الفرد المنتمي إلى المجتمع، فكل ثقافة مرتبطة بمجتمع معطى ومحدد تاريخيا وجغرافيا، متأثرة وخاضعة لكافة معطياته ومكوناته. وبهذا فكل مجتمع يتميز بثقافته الخاصة مما يجعل منها ثقافة مدمجة اجتماعيا ومتموضعة... إلا أنها قد تكتسي بعدا اجتماعيا لا مكانيا من خلال الانتشار الثقافي في ظل التغيير الحضاري وما يفرزه من تغيرات جديدة وتأثيرات، ونوافق "جان بيير قارنيي" حينما يصف الثقافة بالبوصلة[1] كونها تؤثر في الفرد فتحدد هويته وتفرض عليه نماذج للسلوك وفق قوانين ومعايير الجماعة وتوجهه نحو مرجعيات السلوك والتفاعل والتواصل.

ومن هنا نستطيع القول أن الثقافة كفيلة بالتصدي للتغيير الثقافي في زمن العولمة التي لا نعتبرها قدرا محتوما، ولا قانونا تخضع له كل الشعوب، بل هي جزء من جدل التاريخ تقابلها خصوصية المجتمعات وإرادة الاستقلال الوطني والوعي بالذات والتمسك بالهوية. وعليه لا يوجد مسار واحد لكل الثقافات، لأن الثقافة تعبير عن مرحلة تاريخية بعينها، وتتشكل في إطار الوعي التاريخي لمجتمع معين ومن خلاله.

العولمة وأثرها على التغيير الحضاري:

للعولمة وجهين، يجسد أحدهما مؤيديها من حيث أنها تمثل فرصة إذا استغلت بالطريقة التي تخرج من خلالها المجتمعات العربية من التخلف، في حين يمثل الوجه الآخر معارضيها باعتبارها أداة جديدة للهيمنة الدولية. ونقف في إطار هذه المداخلة موقف المحايد معتبرين أن الفهم الواعي لماهية العولمة ومقاصدها وحده الكفيل للحكم عليها، فنحن لا نرفض الاستفادة مما يقدمه العلم، لكننا نرفض السلبية في هذا النقل دون الوعي الذي يؤدي إلى التبعية في مختلف جوانبها ويطمس هويتنا وشخصيتنا. ونعتمد القول أن العولمة "ليست مسألة فقهية تختلف حولها الآراء، بل هي مسألة صراع ومقاومة دفاعا عن الاستقلال ضد التبعية، نأخذ العبرة فيها من خلال تحليلنا للتجارب الحية للاستقلال والتبعية للأطراف

[1]- جان بيير قارنيي، عولمة الثقافة. ترجمة عبد الجليل الأزدي، الجزائر: دار القصبة للنشر، 2002، ص ص 11- 15.

والمركز للخصوصية والعولمة... من خلال تحويل الخارج إلى الداخل، الواقع إلى ماهية، العلم الإبداعي وليس العلم المنقول، العلم الذي يصدر عن القلب ويعبر عن أزمة الوجود العربي في التاريخ، وليس ما قيل وقال،...

وسنتطرق هاهنا إلى الأبعاد التي تؤثر من خلالها العولمة على المجتمعات في إطار التفاعل والانتشار الثقافي الذي يجسد الهيمنة في كل من الجوانب الاقتصادية، السياسية، الثقافية...

فعن البعد الاقتصادي للعولمة: فيقصد به انتشار رأسمالية السوق الحرة إلى كل دول العالم تقريبا، تحكمها مجموعة من القوانين الاقتصادية الخاصة بها، وانفتاح اقتصاد كل دولة وإلغاء القوانين المنظمة له وخصخصته. والتي أصبحت تعتبر من الوسائل الإستراتيجية في السياسة الاقتصادية الأوروبية والأمريكية.

وأضحى الاقتصاد عند بعض أنصار العولمة اللغة المشتركة بين الشعوب، يقدم لهم اقتصاد السوق على أنه البديل الأسلم لاقتصادياتهم حيث كل شيء مفتوح، فتتصرف الدول من خلاله مثل الشركات وتتصرف هذه الأخيرة مثل الدول، فتمثل الشركات المتعددة الجنسيات القاطرة القوية التي تستخدمها الرأسمالية في جر الاقتصاد العالمي تجاه العولمة[1]. وبهذا فعولمة الاقتصاد تعتبر الأداة الأهم والأكثر فعالية وتأثيرا في عولمة ثقافات وسياسات الدول.

أما البعد الثقافي للعولمة: فيتجسد من خلاله التأثير الواضح والهيمنة الثقافية الواسعة لمختلف الثقافات سواء الغربية أو الأمريكية منها على الثقافة الأخرى خاصة العربية، التي اعتادت الأخذ من الغير دون تحوير وقولبة لما أخذ، فيجب علينا أن نميز بين ما هو ثقافة عالمية وبين ثقافة العولمة التي أصبحت اليوم تستهدف سلب العقول البشرية وجعلها تابعة دائما لها دون تغيير فتصبح بذلك خاضعة لتغيراتها، آخذت نمطها، لاغية بذلك الثقافة المحلية لها وذلك من خلال كل الوسائل المستحدثة من خلالها، متأثرين بالفنون والثقافات الغربية والأمريكية وقيمها من خلال من يبث ويروج عبر كل وسائل الإعلام والاتصال والهوائيات وشبكات الأنترنت، مما يؤدي إلى إنعدام الأمن الثقافي وطمس للثقافة العربية والإسلامية.

وبالتالي فإن إنتشار ثقافة العولمة، والتي تنتج في الغرب خاصة أمريكا باعتبارها المركز والتي تصدر فيما بعد إلى كل أنحاء العالم باعتبارهم الأطراف، يؤدي حتما إلى حدوث اضطرابات مفاجئة في هذه الدول مهددة بذلك سيادتها الوطنية مما يؤدي إلى إنتشار الفوضى الداخلية بها ونشوب الحروب والنزاعات في العديد من الدول العربية والإسلامية. وأصدق مثال على ذلك ما يبرزه الواقع الحالي من اضطرابات داخلية أدت إلى زوال حكومات عريقة، وغيرت أنظمة الحكم ببعضها، مثل ما هو حاصل في لبنان، العراق، وما حدث مؤخرا في كل من تونس، مصر، ليبيا وسوريا.

في حين أن تأثير البعد الإتصالي والتكنولوجي للعولمة: لم يقتصر على العلاقات الاجتماعية فحسب وإنما امتد ليشمل مجال العلاقات الدولية نظرا للتطور الهائل في وسائلهما والتي سيطرت عليها الدول المتقدمة نظرا لما تخصصه

[1] – آمنة بواشرى، العولمة والثورة التحريرية الجزائرية (1954– 2005): دراسة في مقومات وخصائص الثورة التحريرية الجزائرية والدور الذي تلعبه في مواجهة التحديات الراهنة. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2006، ص ص 27-29.

من ميزانيات هائلة لتطوير البحث العلمي مما يجعل الدول الأخرى لاسيما العربية منها والإسلامية تابعة لها وهو ما جعل الكثير من المفكرين يتخوفون من سيطرتها على عقول الناس وسلوكهم وحياتهم[1].

هذا دون أن ننسى أن نضيف أن أبعاد العولمة واسعة ومتعددة لتشمل كل مجالات الحياة الاجتماعية لتجعل العالم كله جزء واحد متجمع، تتجسد فيه فكرة الترابط بين العولمة والأمركة التي ما لبثت أن أثرت ولازالت تؤثر في كل المجالات، غير أن تأثيرها على ثقافة الدول أعمق بكثير من حيث تعميم النموذج الأمريكي للحياة، والسلعنة أي تعميم قيم السوق على الفعاليات الثقافية فيها، وتحويل الثقافة ذاتها إلى سلعة، وبالتالي تهديد للهوية الثقافية.

ففي الواقع فالأمركة ليست ثمرة لعولمة، ولكنها أحد أركانها، فالعولمة ليست نظاما عالميا أو نموذجا عالميا للحياة، نشأ نتيجة تفاعل طبيعي للثقافات العالمية، بل هي نظام جديد من العلاقات بين الثقافات، فهو صراع من أجل الهيمنة العلمية، ويكرس بذلك الموقع المتميز للولايات المتحدة فيها[2].

وبعد هذا العرض الموجز للعلاقة التي ارتبطت فيها العولمة بالتغيير الحضاري وصراع الحفاظ على الهوية الثقافية للمجتمعات، نشير أن مجتمعنا عانى منذ القدم من محاولات طمس هويته، وهذا ما سنبرزه من خلال ما يلي:

مقومات المجتمع الجزائري في ظل التغيير الحضاري:

تأكد من خلال الدراسة حول " العولمة والثورة التحريرية الجزائرية"[3] ضرورة تكوين رؤية موضوعية عن كيفية استثمار مبادئ وقيم ثورتنا التحريرية في حياتنا المعاصرة وواقعنا الحالي إثر التغير العالمي في ظل العولمة الساعية في مختلف أبعادها للتبعية لمجتمعات المركز من خلال التفاعلات الدولية المكثفة واختفاء الحدود الإقليمية وما لها من تأثير حتى على الحياة العادية للأفراد. فالعودة إلى هذه المبادئ تجعلنا نعرف من نحن، وما هو موضعنا في خضم ما يحدث على الصعيدين المحلي والدولي، باعتبار أن النظام العالمي الجديد يخفي في طياته صراعا بين قيم مجتمعنا الجزائري وما تحمله مفاهيم النظام العالمي التي تغزونا بهدف تنميط الثقافة. محولا الاستعمار التقليدي الذي كان مباشرا إلى استعمار جديد تحت راية العالمية، في ظل تيار العولمة القوي والكثير الإغراءات الهادف إلى اختراق الثقافات المحلية وإسقاط خصوصياتها.

وعليه يسمح لنا التأمل في تاريخنا وما يحمله من مقومات تجسد آليات دفاع من جهة وطرق انسجام وتفاعل مع ما هو جديد من جهة أخرى أمام التحديات التي يفرضها التغيير الحضاري. وبهذا يساهم التاريخ في حاضر مجتمعنا ويخطط على إثره للمستقبل، من خلال تعزيز القيم والمنطلقات الروحية للتعامل مع الواقع. مما يجعل من مبادئ ثورتنا نظرية تطبق في حياتنا العملية، ومادامت العولمة مفروضة علينا بمنطق ابن خلدون أن المغلوب مولع بتقليد الغالب، فلا نستطيع قبولها أو رفضها بطريقة مطلقة، بل نحاول فهم قوانينها ومبادئها والاستفادة من إيجابياتها ومحاولة التقليل من أخطارها بقدر الإمكان في إطار أبعادها السياسية، الاقتصادية، الثقافية، الدينية...

---

[1]- نفس المرجع، ص 33.

[2]- برهان غليون وسمير أمين، ثقافة العولمة وعولمة الثقافة، دار الفكر، دمشق، 2006، ص ص 44-45.

[3]- لمزيد من الاطلاع ارجع إلى: آمنة بواشرى، المرجع السابق.

التعليم في الجزائر: نموذج الحفاظ على الهوية الوطنية من السياسة الاستعمارية (في ظل مواجهة التغيير الحضاري):

يحتم الحكم على واقع اجتماعي معين التعمق في الدعائم التي يقوم عليها والتي يُعبر عنها بمصطلح الخصوصية بمختلف جوانبها الحضارية من تاريخ وثقافة وسياسة واقتصاد ودين وتعليم وتربية. فهي بذلك تشمل الثوابت التي يبني عليها المجتمع مؤسساته التعليمية ومختلف استراتيجياته انطلاقا من طبيعته وفلسفته الخاصة. ومن بين مقومات المجتمع الجزائري نجد الدين واللغة والتاريخ وما ينبثق من مقومات الشخصية الجزائرية العربية الإسلامية. وقد لخص " حسين لوشن" [1] هذه المقومات كما يلي:

1. أن للمجتمع الجزائري امتدادا عريقا في التاريخ.
2. تمتد خريطته الجيوسياسية لترسخ دعائمه بين المجتمعات الأخرى.
3. تنعكس خريطته التعليمية باتساع نظم التعليم وانتشاره بين أفراد المجتمع، في مختلف الفترات التي عرفها.
4. البنية الثقافية للمجتمع الجزائري قائمة على التمازج بين أنماط من الثقافات الفرعية التي تتبادلها الجماعات في مختلف جهات الوطن، مما يجعلها تكون نسقا غنيا ومتنوعا في قيمه وعاداته وتقاليده وأعرافه وضوابطه وفنونه. وهكذا تتوقف حضارة المجتمع الجزائري على هذه المقومات مجتمعة بمشاركة كل الأفراد ولاسيما المؤسسات التعليمية لما لها من دور حاسم في الحفاظ على هوية المجتمع وخصوصيته من جهة ومواكبة التغيير على المستويين المحلي والدولي في مختلف جوانبه.

وعليه ارتأينا التركيز على التعليم كمثال يبرز خصوصية مجتمعنا وهويته ومقاومته للانصهار في ثقافة المستعمر رغم ما قام به من محاولات لطمس الهوية الوطنية الإسلامية.

لتعليم في الجزائر قبل الاستعمار الفرنسي (العهد العثماني):

لتفنيد فكرة أنّ فرنسا استعمرت مجتمعنا لغرض نشر الحضارة فيه، "فقد كانت الجزائر في القرنين الرابع عشر والخامس عشر الميلاديين مراكز ثقافية باهرة، وكان فيها أساتذة متمكنون في كل من الفلسفة، الأدب، النحو، الطّب، وعلم الفلك، وكانت المراكز الكثيرة العدد منتشرة في ربوع البلاد، وكان التعليم دينيا ومدنيا".[2]

ويعترف " Eugène COMPS "، أحد المسؤولين الفرنسيين في تقرير قدّمه إلى مجلس الشيوخ الفرنسي عام 1894 بانتشار حركة التعليم وازدهارها قبل الاحتلال، وتقلصها بعده فيقول: "مما لا شك فيه أنّ التعليم في الجزائر كان خلال عام 1930 أكثر انتشارا وأحسن حالا مما هو عليه الآن"، الأمر الذي لم يرضي السلطات الفرنسية في الجزائر،

---

[1] – لوشن حسين، "مؤسسات التعليم والتكوين في الجزائر، رؤية لواقع تعليمي متغير وإستراتيجية تحقيق توازنه"، جامعة باتنة: مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، 2006، ص ص 9، 10.

[2] – Maurice POULARD, L'Enseignement pour les indigènes d'Algérie. Alger, 1910. نقلا عن تركي رابح، المرجع السابق، ص 124.

فقد كان هناك أكثر من ألفي مدرسة للتعليم الابتدائي والثانوي والعالي، كان يتولى التدريس فيها نخبة من الأساتذة الأكفاء فضلا عن مئات المساجد التي كانت تعنى بتلقين اللغة العربية لطلابها[1]. وكان يقصد بالجامعات المساجد الكبرى والزوايا المعروفة بالعلم والعلماء وكثرة الطلاب والمكتبات.

هذا، وقد عرفت الجزائر تطورا ثقافيا وعلميا مذهلا، بحيث كان كل جزائري تقريبا يعرف القراءة والكتابة، ويعود الفضل في ذلك إلى بقاء التعليم حرا من سيطرة الدّولة والحكام. فكان سكان كل قرية ينظّمون بطرقهم الخاصة ووسائلهم الذاتية تعليم القرآن الكريم والحديث والعلوم العربية الإسلامية"[2]. وأحسن مثال على انتشار حركة التعليم في الجزائر، اعترافات الاحتلال الفرنسي على ألسنة مفكريه ومؤرخيه، حيث قال الجنرال "PHIALARD" في جانفي 1934 أنّ جميع العرب تقريبا يعرفون القراءة والكتابة، وكانت توجد في كل قرية مدرستان، وبالإضافة إلى المدرسة توجد زوايا، وزيادة على التكوين المعرفي يمارسون التربية البدنية.[3]

إذن اتّسم التعليم في الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي بأنّه عربي من حيث اللغة والثقافة، وإسلامي من حيث الثقافة والروح، وكان ينعت بالتعليم التقليدي أحيانا باعتباره استمرارا للتعليم السائد خلال العهد العثماني، ودخله التطور عند ظهور الحركة الإصلاحية في القرن العشرين، رغم تأثر بعضه بالمدارس الفرنسية الرسمية التي كان موازيا له. وأبرز أماكنه هي المدارس الابتدائية القرآنية (المكاتب، الكتاتيب)، ودروس المساجد التقليدية. وكانت الأوقاف (الأحباس) المصدر الأساسي للتعليم والمعلمين والمكتبات والمساجد والحركة العلمية عموما، " وكان المعلّم والمتعلّم موضع تقدير الجميع، وحب العلم كان جزءا من العبادة، وكانت المدارس كثيرة، وكان التعليم حرا وخاصا ويكاد يكون مجانيا وإجباريا. قبل أن تشرعه فرنا لأبنائها بعد 1873. وكان الجميع تقريبا يعرف القراءة والكتابة، وتكاد الجزائر تخلو حينها من الأمية كما أسلفنا الذكر. حيث أدّت حركة انتشار التعليم إلى انخفاض نسبتها، مما دفع رجال المخابرات العسكرية إلى الاعتراف بأن نسبة العرب الجزائريين الذين كانوا يحسنون القراءة والكتابة في السنوات الأولى للاحتلال تفوق نسبة الذين يحسنون القراءة والكتابة في جنود الجيش الفرنسي الذي احتل الجزائر. حيث كانت نسبة الأمية بينهم تبلغ 45% لأن معظم الجنود كانوا من سكان الريف الفرنسي أين تنتشر الأمية. وبناءا على ذلك يمكن القول بأن نسبة الذين كانوا يعرفون القراءة والكتابة من الجزائريين في ذلك الوقت كانت تزيد عن 55 % من مجمل سكان المجتمع الجزائري.[4]

---

[1]– أحمد الخطيب، الثورة الجزائرية: دراسة وتاريخ. بيروت: دار العلم للملايين، 1958، ص ص34-35. نقلا عن تركي رابح، ص125.

[2]– العسلي بسام، الجزائر والحملات الصليبية. بيروت: دار النفائس، ط1، 1980، ص 165.

[3]– صلاح العقاد، تطور السياسة الفرنسية في الجزائر. القاهرة: دار الحيل للطباعة، معهد الدراسات العربية، 1959، ص 80.

[4]– سعد الدين بن أبي شنب،" حول التعليم في الجزائر قبل الاستعمار". الجزائر: مجلة كلية آداب الجزائر، السنة الأولى، العدد 1، 1964، ص 30.

وبهذا يتبين أن الجزائر كانت تتمتّع بحركة ثقافية واسعة الانتشار وأن المدارس والزوايا كانت تعم البلاد وتقضي حاجة الجزائريين في التعليم. ويعترف الجنرال" فاليزي" عام 1834 بأن وضعية التعليم في الجزائر كانت جيّدة قبل التواجد الفرنسي، لأن كل الجزائريين تقريبا يعرفون القراءة والكتابة، إذ تنتشر المدارس في أغلبية القرى والدواوير.[1]

كما صرّح المسؤول عن التعليم العمومي في الجزائر أن " المدارس كانت بالجزائر والمدن الداخلية، وحتى في أوساط القبائل كثيرة ومجهّزة بشكل جيّد وزاخرة بالمخطوطات. ففي مدينة الجزائر هناك مدرسة بكل مسجد، يجري فيها التعليم مجانيا، ويتقاضى أساتذتها أجورهم من واردات المسجد، وكان من بين مدرّسيها أساتذة لامعون تنجذب إلى دروسهم عرب القبائل".[2]

غير أن العثمانيون لم يهتموا رسميا بميدان التعليم في الجزائر، حيث لم تكن لهم وزارة للتعليم ولا أية مؤسّسة مكلّفة بهذا القطاع، بل ترك الميدان مفتوحا للأفراد والجماعات يقومون بما يشاؤون من مؤسّسات دينية أو تعليمية، مع تشجيعهم للزوايا بدلا من تدعيم العلم. واعتمد الجزائريون على دور المساجد وهذه الزوايا في تعليم اللغة العربية وحفظ القرآن الكريم، إلى جانب علوم أخرى كالعلوم الشرعية وقواعد اللغة والنحو... كما كانت بعض العائلات تقيم المدارس لأبنائها في القرى والدواوير، وتكلّف معلّمين بتعليمهم وتوفّر لهم كل وسائل عيشهم. وهكذا انتشر التعليم حتى غطى المدينة والقرية والجبل والصحراء."[3]

وهكذا، فقد أولى المجتمع الجزائري أهمّية كبيرة للتعليم في فترة الحكم العثماني، والدليل على ذلك كثرة المدارس الابتدائية سواء في المدن أو القرى، إلا أنه لم يكن في الجزائر كلّها جامعة واحدة بالمعنى المتعارف عليه، لكن كانت هناك بعض المدارس العليا، ممولّة من طرف الأوقاف، وبهذا كانت من صنع الأهالي وأموالهم. " في حين لم يكن للدولة أي دخل في هذا الميدان، فلم تكن لها وظائف رسمية وانصرفت المداخيل إلى الجنود، مما أدى إلى تدهور المدارس خلال العهد العثماني، ورغم هذا التدهور، فقد وجد الاحتلال الفرنسي في تلمسان خمسين مدرسة ابتدائية ومدرستين للتعليم العالي، أما قسنطينة فوجد فيها حوالي تسعين مدرسة ابتدائية وسبع مدارس للتعليم الثانوي والعالي، أما العاصمة فقد كان فيها مائة مدرسة ابتدائية وغيرها."[4]

ومن أهم مميزات المؤسّسة التعليمية أنها كانت خاضعة في أهدافها لرغبة الأوقاف، إضافة إلى الوظيفة التي تقوم بها في تثقيف وتربية الأطفال على قواعد إسلامية وعلى نمط اجتماعي محدّد، إلا أنها لم ترق بالتعليم ولم تساير العصر. بيد أن الذين يواصلون دراستهم إلى التعليم العالي عدد قليل (...) لكن هذا الوجه المشع للتعليم قبل الاحتلال لا يخلو من

---

[1] - Charles Robert AGERON, Les algériens musulmans et la France. Paris: P.U.F, 1968, p. 318.

[2] – عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1900). الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، ص 206.

[3] – أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، 1830-1954. الجزء الأول، الجزائر: المؤسّسة الوطنية للكتاب، 1985، ص 315.

[4] – مصطفى زايد، التنمية الاجتماعية ونظام التعليم الرسمي في الجزائر (1962- 1980)، مدخل سوسيولوجي جديد لدراسة التعليم والتنمية في المجتمعات السائرة في طريق النمو. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1986، ص 105.

بعض العيوب، كغيره من التجارب، فكانت طرق اكتشاف المواهب ضعيفة أو معدومة، وكان حفظ القرآن الكريم ومعرفة اللغة العربية نوعا من التعبّد وجزءا من التعمّق في الدين وليس وسيلة لفهم الحياة وخوضها والصراع الفكري مع الأمم الأخرى، وقد اختفت من البرامج – أو كادت – دراسة كل من التاريخ الإسلامي، العلوم الطبيعية، الرياضيات، الحساب، الجبر، الطب وعلوم الفلاحة والتجارة. "[1]

كما أن الوضع الذي كان يعيشه العالم الإسلامي آنذاك من انحطاط بعد سقوط الأندلس جعل الجامعات الكبرى في طريقها نحو الزوال. ولم تكن لسياسة الأتراك التعليمية دخل في ذلك، ورغم ذلك لم تتوقف الجامعات قبل عهد الاحتلال الفرنسي. ويقول المؤرّخ الفرنسي "POULARD" أن الجزائر فيما مضى كانت تضم معاهد علمية عظيمة الشأن في الفلسفة والأدب والعلوم والطب، وقواعد اللغة والقانون الإسلامي وعلم الفلك... كل هذه العلوم كان يقوم بتدريسها أساتذة كبار من الجزائريين، كما كانت هناك مدارس عديدة مخصّصة لتعليم القضاء الشرعي والعلمي، وكان الملوك يختارون مستشاريهم من صفوة المتعلّمين من خريجي تلك المعاهد.[2]

وكانت المساجد الكبرى والزوايا المعروفة المشهورة بالعلم والعلماء وكثرة الطلاب والمكتبات بمثابة جامعات، تقوم بتنشيط التعليم ونشره في كافة الأوساط الجزائرية.

وفي السنوات الأولى من الاحتلال، استمر التعليم بالمساجد والمدارس والزوايا مزدهرا وعلى نفقات ريع الأوقاف، وإيرادات المحبسين... وكان العلماء الجزائريين في السنين الأخيرة من عهد الجزائر العثمانية وأوائل الإستيلاء الفرنسي قائمين على اللغة العربية والأمة، يخدمون العلوم في مساجد العواصم وكذلك في المدارس التي بناها محبي العلم وأنصاره من الولاة وذوي البر والإحسان. فكان بعاصمة الجزائر عدد ليس بقليل من المدارس (مثل مدرسة سيدي أيوب بالقرب من الجامع الجديد، ومدرسة حسن باشا جوار جامع كتشاوة) فضلا عن الزوايا العديدة. ومن المدارس التي اشتهرت في القرن الماضي بحاضرة قسنطينة المدرسة الكتانية ومدرسة سيدي الأخضر ونظيرتها بالناحية الوهرانية كمدرسة مازونة ذات الشهرة الكبيرة منذ تأسيسها في القرن الحادي عشر للهجرة. ولم يكن التعليم وقتئذ مقتصرا على مساجد المدن ومدارسها وزواياها فحسب، ولم يكن العلم منحصرا في عواصم البلد فقط، بل كانت القرى تشارك في الحياة الثقافية وتأخذ نصيبها منها بواسطة الزوايا المنتشرة.[3]

وكان العلماء بالمغرب الأقصى وتونس يقدّرون شهادات الطالب الجزائري حق قدرها ويعترفون له بقيمة دراساته بتلك المؤسّسات. فإذا تخرّج الطالب من مدرسة مازونية أو زاوية شلاظة أو زاوية الهامل أو زاوية ابن أبي داود أو غيرها من المعاهد في الجزائر، قدّرت دراسته، واعتبرت إجازته وألحق بالأقسام العليا للتخصّص بجامع القرويين بفاس أو جامع الزّيتونة بتونس.

---

[1]– أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، 1830–1954. الجزء الثالث، ط1، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1998، ص 19.

[2]– أحمد بن نعمان، التعريب بين المبدأ والتطبيق. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1981، ص 146.

[3]– إبراهيم مياسي، " موقف الإدارة الاستعمارية من تعليم الجزائريين". مجلة الشهاب الجديد، المجلّد الثالث، السنة الثالثة، العدد 3، أفريل 2004، ص 295.

هذا، وقد أشاع دخول الفرنسيين إلى الأوساط العلمية والأدبية اضطرابا شديدا، فهجر معظم الأساتذة الأفذاذ مراكزهم هاربين، ولقد كان عدد الطلاب يقدّر قبل 1830 بمائة وخمسين ألف طالب أو يزيدون، ومهما يكن من أمر فلم ينجح من المدارس القديمة سوى عدد قليل من المدارس الصغيرة، وحرمت أجيال عديدة من التعلم.[1] وقد كانت فرنسا في خدمة خطّتها الاستعمارية، حيث أدّى وجودها إلى إحداث اضطرابا بالغا بين هؤلاء المفكّرين والأدباء، واضطر معظم العلماء والفقهاء إلى ترك وظائفهم، كما شُتّت شمل التلاميذ الذين اضطروا إلى السعي وراء العلم في السر بعد أن كانوا يتعلّمونه في حرّية كاملة.[2]

وقبل التطرّق إلى التعليم في المرحلة الاستعمارية، نشير إلى وضعية اللغة العربية في العهد العثماني، لما للغة من وزن باعتبارها أهم مقوّم من مقوّمات الشخصية الوطنية ويُؤثّر وضعها على الحياة الثقافية ويمتد إلى مختلف المجالات لاسيما السياسية منها.

وضعية اللغة العربية قبل الاستعمار:

كانت اللغة العربية منتشرة في البلاد، بعدما اتسعت رقعتها. وفي فترة الحكم العثماني في القرن السادس عشر، أصبحت اللغة التركية لغة دواوين الدولة لا أكثر. فبقيت اللغة العربية هي لغة الدين والعلم والثقافة، وكذا لغة التعليم في المدارس والمعاهد.

ونظرا لمعرفة الأتراك لطبيعة الجزائريين الذين لا يقبلون الاضطهاد أو الظلم فكانت علاقتهم بهم جيّدة، حيث كانوا يعاملونهم بالحسنى. وكان الحكم التركي متمركزا في المناطق الساحلية، بينما كانت المناطق الداخلية ذات استقلال تام عن الحكم التركي، وهذا ما لم يخلق إشكالا بين الأتراك والجزائريين. ويُؤكّد "صلاح العقاد" مدى ترابط الأتراك بالجزائريين فيقول:" وأخطأ الفرنسيون تقدير شعور السكان الأصليين بنفس طريقتهم بمصر سنة 1798، فهم في مصر دعوا الأهالي إلى التعاون معهم ضد الدولة العثمانية (التي كانت تضطهد العنصر الوطني)، وكذلك فعلوا في الجزائر فطلبوا من السكان التعاون معهم ضد الحكم التركي... ولكنهم لم يجدوا صدى لهذه الدعوة لعدم الفكرية القومية المبنية على العناصر والإقليم، وتبين أن سكان الجزائر عموما لا ينظرون إلى الأتراك على أنهم أجانب."[3] ولم تستطع اللغة التركية أن تحلّ محل العربية إلا في الإدارة، لأن الأتراك لم يحاولوا فعل ذلك لتمتّع التعليم بالحرية، ولم يكن يُدرّس إلا باللغة العربية فقط.

---

[1]- نفس المرجع، ص 292. نقلا عن:

M.EMIRIT, "l'état intellectuelle et moral en Algérie en 1830 "In revue internationale de l'enseignement., Juillet - September, 1955.

[2]- أحمد بن نعمان، المرجع السابق، ص 146.

[3]- صلاح العقاد، المرجع السابق، ص 60.

الجزائر في المرحلة الكولونيالية:

بعدما فرضت فرنسا نفسها على الجزائر سياسيا، اقتصاديا وثقافيا، أخذت تصارع مقوّمات الشخصية الوطنية، واعتمدت إجراءات تكفل لها ذلك حتى تُحذّر سيطرتها، باعتبار أن الرأسمال الثقافي يُجسّد ما آلت إليه السياسة. ومن بين هذه الإجراءات "دستور 1848" الذي أعلن " أن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا، ووعد بأنها ستوضع تحت نظام قوانينها، وقد جرت محاولة لتحقيق ارتباط الدوائر المدنية الأساسية: الشعائر الدينية والتعليم العام الفرنسي، القضاء، الجمارك، ارتباطا مباشرا بالوزارات المقابلة لها."[1]

ودعّم الاستعمار عوامل القطيعة على النطاق الفكري، حيث "عمل على تعميق اللاتوازن النفسي، الاجتماعي الاقتصادي...، وعمّق أيضا التباين بين مظهري التقليد والعصرنة، دون تمويل الفكر وإعطاء البديل القادر على تجاوز أو على الأقل التأويل الصحيح للأزمات الناتجة عن الاحتكاكات غير العادلة."[2]

فقد صمّم الاستعمار أطر التعليم لتوسيع الهيمنة العسكرية إلى فكرية وما ينجم عنها من تجذير في شتى الجوانب. وأوجد المؤسّسات الأكاديمية والتربوية في شكلها النظامي الحديث، وكانت المباحث السوسيولوجية مقدّمات استكشافية للتعرّف على خصوصية مجتمعنا، لتعميق السيطرة عليه، وإقرار النظام الاستعماري، حيث وُجّه البحث في تلك الفترة بوجهة إيديولوجية استعمارية لتعزيز الهيمنة، التي من بين مظاهرها أن "الجزائر قبل دخول الفرنسيين عام 1830 كانت بلدا يصدّر القمح، وبعد دخول فرنسا أخذت زراعة الكرمة مكان القمح، مما قضى على الاقتصاد الغذائي الذي كان سائدا من قبل، وأصبحت الجزائر تستورد القمح بعدما كانت تصدّره."[3]

وعودة إلى التعليم، الذي لم يكن من أجل تثقيف الجزائريين، لأن هذه الثقافة تتيح لهم أفقا واسعة وبصيرة بحال وطنهم واستغلال المستعمر لهم، ولهذا كانت فرنسا تعطي للجزائريين ثقافة فرنسية، تجعلهم أسهل اندماجا في فرنسا بهدف سيطرة النفوذ الفرنسي بتكوين مساعدين مخلصين لها مما لم يجعل المدرسة الاستعمارية حيادية، حيث كانت تسيطر على الحقل الثقافي الجزائري، واعتبرت نفسها كنقطة عبور إجبارية لكل إستراتيجية اجتماعية، انطلاقا من العلم وربّما لكل الاستراتيجيات الاجتماعية من أجل إعطاء شرعية موضوعية لنسق التعليم القائم، فتلخّصت الأهداف التربوية للفرنسيين في إصدار قوانين يُؤكّدون فيها على أن اللغة الفرنسية هي اللغة الرسمية للبلاد، ومنعوا تعليم اللغة العربية . وستتطرّق الدراسة إلى هذه النقطة لاحقا . ممّا مهّد للغزو الثقافي الشامل بهدف فصل الجزائريين عن حضارتهم وأطرهم الفكرية والثقافية والتاريخية، "حيث يسمح المثال الجزائري باستخلاص ظروف عدم تموضع النسق التعليمي في المجتمع الكلي،

---

[1] -Charles Robert AGERON, Histoire de l'Algérie contemporaine (1830-1964). Paris: P.U.F, collection « Que sais je » (le point des connaissances actuelles), n ° 400, 1964, p.34.

[2] -ARKOUN Mohamed, La pensée arabe. Paris: P.U.F, collection « Que sais je », 1ere édition, 1975, p. 124.

[3] – روجيه غارودي، حوار الحضارات. ترجمة عادل العوا، بيروت: منشورات عويدات، ط2، 1982، ص ص 67-68.

فكانت هناك ضرورة دائمة لأن تكون علاقات القوى لصالح النظام المتقدّم، ولم تستطع المدرسة إتمام كل الوظائف المنوطة بها، خصوصا تلك التي تتضمّن إنشاء ظروف عدم إعادة النظر في علاقات القوى، إلا في الوقت الذي يجب أن تتدخّل فيه كحيادية أو كحكم للقوى المهيمنة."[1]

وهذا ما يُؤكّد أن العلم لم يكن محايدا، حيث لم يدّخر جهدا لتهيئة الظروف المدعّمة لترسيخ الاستعمار الذي جعل من المدرسة وسيلة" لتجريد الشعب الجزائري من شخصيته العربية الإسلامية تدريجيا، أفضل مما لو يستعمل معه القوة والضغط لحمله على ذلك، لتحقّقه من فشل هذه الوسيلة لوحدها في المدى البعيد."[2]

فنجد إذن أنه من ملامح الخطاب السوسيولوجي الكولونيالي تبرير السيطرة الاستعمارية من خلال تقديم المجتمع الجزائري وكأنه دون تاريخ مركّزا على دراسة البنى القبلية والدين واللسانيات والمعتقدات الشعبية والبناء الاجتماعي الجزائري من خلال التحليل الانقسامي في مختلف المستويات. مثل البنى الاثنية (بربر– عرب)، الضبطية (العرف– الشرع)، الايكولوجية (الحضر– الريف)، الاقتصادية (السيبة– المخزن). إضافة إلى تشكيل قوالب نظرية ومفاهيمية بالغة التدريج، تختزل في نظامها الوقائع العينية للأهداف المرسومة قبلا.

" ففي التعليم، كان الهدف إعداد موظفين تابعين، وفي الثقافة استهدف الاستعمار إيجاد جيل يُؤمن بالفكر الغربي والثقافة الفرنسية، وفي مجال الصحافة كان الهدف مسايرة الاستعمار وتبرير سياسته، وفي التاريخ كان التشكيك في بطولات أبناء الجزائر، وتصوير هذا الشعب بصورة مفكّكة."[3]

فمنذ اللحظة الأولى للاحتلال صادرت السلطات الفرنسية أملاك الوقف وضمّتها لأملاك الدولة الفرنسية، ومن ثمة توقفت الحياة العلمية، وشغرت المساجد والمدارس والزوايا، وأصبح بعض رجال الدين موظفين عند الدولة الفرنسية، تمنحهم إدارتها في الجزائر رواتب محدّدة بعد أن قلّ عددهم وتدجّنت أفكارهم.

وسبّب الاستعمار الفرنسي انخفاض مستوى الدخل والمعيشة للجزائريين، مما حرمهم من التمتع بالخدمات العامة كالصحة والتعليم. فرغم اهتمام نابليون الثالث بتعليم الأهالي لتسهيل استيعابهم، إلا أن الإدارة الفرنسية أهملت التعليم الوطني خاصة بعد ثورات 1871، وانتشار المشاعر المعادية للجزائريين بين المستوطنين، حتى لم تزد مخصّصات التعليم العربي سنة 1897 عن 33,000 فرنك فرنسي ووصلت بعد اثني عشرة سنة إلى 49,000 فرنك فقط. وهكذا تدهور التعليم الجزائري بسبب نقص الاعتمادات ومقاومة المستوطنين وأعضاء المجالس المحلية لفكرة تعليم الأهالي. ولم

---

[1]- Fanny COLONNA, « Le système d'enseignement de l'Algérie coloniale ».In revue tunisienne des sciences sociales, université de Tunis: publication du C.E.R.E.S., 11eme année, 1974, n° 36, p. 31.

[2]– رابح تركي، الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح والتربية في الجزائر. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط3، 1981، ص 133.

[3]– محمد السويدي، مقدّمة في دراسة المجتمع الجزائري (تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغيير في المجتمع الجزائري المعاصر). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1990، ص 38.

يكن إنشاء فرنسا للمدرسة للجزائريين بهدف منحهم ثقافة حقيقية، بل لإنشاء جيل من الجزائريين لخدمة الاستعمار الفرنسي حتى يسهل استيعابهم في المجتمع الأوربي، وكذلك لتوفير بعض الموظفين البسطاء للعمل في الإدارات المحلية...، وبهذا أخذ الاستعمار يقفل المدارس الخاصة بالأهالي منذ سنة 1860.[1]

ونجح منذ عام 1880 في منع تعليم اللغة العربية في المدارس القليلة التي كانت موجودة، بحجّة اختلاف لغة الحديث عن لغة الكتابة. كما ضغط الكولون على الإدارة منذ عام 1891 حتى تقضي على بقايا المدارس الوطنية القديمة التي كانت موجودة في الزوايا، أو على الأقل إخضاعها لرقابة إدارية صارمة.[2] ونادى بنشر المدارس الابتدائية الفرنسية في كافة البلاد. ونجد أنه في العام الدراسي 85-1886 لم تتوفّر فرص التعليم إلا لحوالي خمسة آلاف طفل جزائري، من بين حالي خمسمائة ألف طفل كانوا في سن التعليم. أما فيما يخص المستوطنين فكانت فرص التعليم تتوفّر لأبنائهم باستمرار، حتى يقول الكاتب والمستوطن "DUVAL " أن نسبة الأطفال الأوربيين في المدارس مقارنة بمجموع السكان الأوربيين في الجزائر تفوق تلك الموجودة في فرنسا ذاتها. وتذكر التقارير أن نسبة الأطفال الأوربيين في المدارس مقارنة بالسكان كانت سنة 1888 في الجزائر $^{1}/_{7}$ وفي فرنسا $^{1}/_{9}$، مما يعني أن أطفال المستوطنين أكثر حظا من أطفال فرنسا نفسها.

ويشير تقرير رسمي سنة 1916 عن حالة التعليم الابتدائي في الجزائر أن عدد المدارس المخصّصة لأبناء المستوطنين كانت تصل إلى 1296 مدرسة يتردّد عليها 147.000 طفل أوربي. هذا في حين كانت المدارس الابتدائية للأطفال الجزائريين لا تزيد عن 493 مدرسة يتردّد عليها 36.000 طفل جزائري فقط، رغم الفارق الواضح والضخم بين الأهالي والمستوطنين. ويعترف التقرير بعدم فتح مدرسة واحدة للأهالي في تلك السنة، بل على عكس ذلك يشير إلى غلق 25 مدرسة وإلى نقص هيئات التدريس في معظم المدارس الأخرى التي لم تُغلق... كما يعترف تقرير 1917 أن فُرص التعليم الثانوي والعالي كانت شبه محرّمة على الجزائريين، حتى لم يزد عددهم في التعليم العالي عن حوالي مائتين مقابل ألف وثمانمائة أوربي. ويُذكر أن هناك صلة واضحة بين التعليم والاستيطان، إذ كانت نسبة التعليم تنخفض كلما اتجهنا من الغرب إلى الشرق، وكان التعليم بذلك يساير نسبة تمركز السكان الأوربيين، كما كان يتركّز وترتفع نسبته في الشمال عنه في الجنوب، كما كان يزدهر في المناطق الزراعية المتطوّرة عنه في مناطق زراعة الجنوب.[3]

هذا، وتُؤكّد مختلف الكتابات الفرنسية على التحول الذي أصاب التعليم العربي الإسلامي نتيجة الاحتلال، حيث توقّف هذا التعليم عن أداء مهمّته لظروف الحرب من جهة والاستيلاء على الأوقاف من جهة أخرى، إضافة إلى هجرة المعلمين أو نفيهم، " فقد خرّبت المدارس الثانوية وغادر المتعلّمون الزوايا القريبة من مراكز الاحتلال، واكتفى الأساتذة بأداء الشعائر الدينية دون التعليم، أو انتقلوا إلى أماكن غير محتلّة. وامتنع الأهالي عن إرسال أولادهم إلى المدرسة الفرنسية

---

[1]- إبراهيم مياسي، المرجع السابق، ص 297.

[2]- بحجّة أن التخلي عن مراقبة هيئات التدريس يهدّد مستقبل الجزائر....

[3]- نفس المرجع، ص 299.

(لأن المدرسة في نظرهم هي حيث يتعلم الطفل القرآن والصلوات وقواعد الدين، بينما المدرسة الفرنسية لا تعلّمهم إلا اللغة وربّما تعلّمهم مبادئ دين آخر).[1]

وسنوضح فيما يلي السياسة التي اعتمدتها فرنسا في ميدان التعليم عموما:

السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر:

1. محاربة اللغة العربية:

كانت مسألة تعليم اللغة العربية صعبة، فرغم تواجد مدارس رسمية لتعليم اللغة العربية "في الجزائر وقسنطينة وتلمسان... إلا أن الغرض منها كان إعداد موظفين مطيعين، يزاولون الترجمة بصفة خاصة، ويساعدون الإدارة الفرنسية. ولم تُؤسّس لازدهار الثقافة العربية، بل كان كل تلميذ يُظهر روحا وطنية يُطرد فورا"[2]. وبعد سنة 1850 فرضت فرنسا شروطا لاستمرار تدريس اللغة العربية والعلوم الإنسانية، وشجّعت اللهجات العربية والبربرية الدارجة لإماتة الفصحى[3]، وفرضت اللغة الفرنسية في المدارس الابتدائية وغيرها من مؤسسات التعليم، مثل مدرسة ترشيح المعلمين والمدارس الشرعية. وتدخّلت أيضا في تدريس الفقه، فحذفت منه بعض الأبواب ومنعت تدريسها (مثل باب الجهاد، تدريس التوحيد أحيانا)، وأجبرت المعلّمين على تحفيظ القرآن دون تفسيره[4]. وخاضت السلطات الفرنسية حملات للقضاء على اللغة العربية في ثلاثة ميادين هي: المدارس، الصحافة، الكتب والمخطوطات.

. المدارس: استولى الفرنسيون على بعض البنايات المدرسية وحولوها إلى مكاتب إدارية مدنية أو عسكرية، كما غلقت مدارس أخرى بعد مقتل معلميها أو هجرتهم إلى مناطق آمنة بعيدة، أو طردهم، وسنّنت فرنسا قانونا يمنع تنقّل الأشخاص من مكان لآخر دون رخصة، مما شكّل عقبة في وجه طلبة العلم الذين يتنقّلون بهدف اكتساب العلم والمعرفة في الداخل والخارج. "وباسم سياسة الدّمج ثم العلمنة، حدّدت المدارس القرآنية بدقّة، وروقبت مدارس الزوايا وأغلقت وأزعجت...، وتناقص عدد معلمي القرآن والمدرسين الآخرين. منذ ذلك الحين تقهقرت معرفة اللغة العربية الأدبية، إذ كانت لا تكاد تدرّس".[5]

كما منع فتح المدارس العربية خاصة منذ صدور قانون 18 أكتوبر 1892 الذي يقضي بعدم فتح أية مدرسة إلا برخصة من السلطات الفرنسية[6].

---

[1] – أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي. الجزء الثالث، المرجع السابق، ص 25.

[2] – فيليب رفلة، جمهورية الجزائر. القاهرة: مطبعة العلوم، 1972، ص 46.

[3] – سنعود للتطرق إلى هذه الفكرة لاحقا.

[4] – أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، الجزء الثالث، المرجع السابق، ص 20.

[5] – شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1982، ص ص 106-107، نقلا عن: عبد القادر خليفي، السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر. الشهاب الجديد، المرجع السابق، ص 314.

[6] –و لتسلّم هذه الرخصة تمّ وضع عدّة إجراءات منها الاستعلام عن صاحب الطلب (معرفة كل ما يرتبط بحياته وانتماءاته) وقبول عدد محدود جدا من التلاميذ في هذه المدارس.

وفي سنة 1904 صدر قانون يمنع فتح أية مدرسة إلا برخصة أيضا، وإذا ما سمح بفتحها تبعا للشروط المذكورة فإنّه يمنع عليها تدريس تاريخ الجزائر وجغرافيتها.[1]

وقد جاء في أحد التقارير الفرنسية (لجنة القروض الاستثنائية) سنة 1847: "لقد تركنا المدارس تسقط وشتّتناها، لقد أطفأت الأنوار من حولنا، أي أنّنا حوّلنا المجتمع المسلم إلى مجتمع أكثر جهلا وبربرية مما كان عليه قبل معرفتنا".[2]

وقد منع تعليم اللغة العربية والقرآن الكريم في المدن الكبرى، أما في الجهات التي لم تمس فيها مدارس القرآن البسيطة، فقد منع عليها فتح أبوابها خلال أوقات عمل المدارس الفرنسية، حتى لا تمنع عنها التلاميذ. وعندما استولت سلطات الاحتلال على الأوقاف حرمت المساجد والمدارس من موردها الأساسي الذي كان يموّلها، فتضاءل مردودها، ثمّ انعدم في جهات عديدة، إلا في الحالات التي تدخّل فيها السكان للتكفّل بحاجيات المعلم الذي أصبح يتعاقد مع القبيلة أو الدّوار فيما يدعى"مشارط"[3].

. الصحافة: قام بعض الجزائريين بإصدار صحافة ناطقة بالعربية ذات ميول دينية ووطنية متماشية مع مصالح السكان الجزائريين المسلمين، فعملت السلطات الفرنسية على متابعة هذه الصحافة بالتضييق أو الغلق تحت ادّعاءات وذرائع مختلفة.

. نهب الكتب والمخطوطات الجزائرية: استولى الفرنسيون على ما تحتويه المكتبات العامة والخاصة في المساجد والزوايا، ونهبت مختلف المخطوطات في ميادين مختلفة، حيث كان الكثير منهم (من صحفيين أو عسكريين أو هواة...) يتنقلون بين المدن والقرى وفي المؤسسات الثقافية، يجمعون هذه الكتب والمخطوطات لدراستها أو بيعها لدور الوثائق والمخطوطات في فرنسا ذاتها أو غيرها من البلاد الأوربية.

2. إنشاء مدارس فرنسية:

تعتبر هذه الخطوة الطريقة الثانية في تطبيق السياسة الفرنسية، "فقد عرف الفرنسيون أنّ تعليم لغتهم لأبناء الجزائريين هو السبيل السّهل للسيطرة عليهم، لذا دعى الكثير من عسكرييهم ومدنييهم إلى الاهتمام بتعليم الأهالي اللغة الفرنسية، ومن أشهر هؤلاء نجد الجنرال "بيجو" الذي كان يرفع شعار "السّيف والمحراث والقلم"، وكان الدوق "دومال" من المطالبين بهذا أيضا حيث يقول: "إنّ فتح مدرسة في وسط الأهالي يعدّ أفضل من فيلق عسكري لتهدئة البلاد"،

---

[1] – رابح تركي، الشيخ عبد الحميد بن باديس، فلسفة وجوده في التربية والتعليم. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1970، ص 151.

[2] -Charles Robert AGERON. Ibid p. 318, selon Tocqueville, Œuvres complètes, T3, Paris, p. 323.

نقلا عن عبد القادر خليفي، المرجع السابق، ص315.

[3] – نفس المرجع، ص 315.

وكان التعليم في حدود ضيّقة للغاية، حتى يبقى الجزائريون أسرى الجهل والأميّة، كي يمكن استغلالهم على أوسع نطاق ممكن" [1].

وبهذا افتتحت مدارس تعليم اللغة الفرنسية بهدف القضاء على ما يسمّونه بالتعصّب الديني، وغرس الوطنية الفرنسية لتسهيل التآلف مع الأوربيين وكسب الأجيال الصاعدة في خدمة مصالحهم، فيتعلم الجزائري اللغة الفرنسية وقواعدها والتاريخ الفرنسي والحضارة الأوربية، ولا يسمح له بإكمال تعليمه، ويضطرّ الكثير من الجزائريين ترك المدرسة بسبب الفقر الذي كانت تعيشه الأسر الجزائرية، وإذا كان التعليم الابتدائي إجباريا على أبناء الأوربيين، فإنّه ليس كذلك بالنسبة لأبناء الجزائريين.

"وفي منتصف القرن التاسع عشر أنشئت مدارس إسلامية (شرعية) ليس فيها من العربية إلا القشور، بهدف تكوين طوائف من الموظفين الدينيين في محاولة لمنع الطلبة من الذهاب إلى الجامعات الإسلامية في الخارج (كالزيتونة والقرويين والأزهر).

وقد وضعت هذه المدارس تحت إشراف ضباط عسكريين يخضعون للحاكم العام، واعتبرت وسيلة أخرى لتجنيد الجزائريين إلى جانب الإدارة الفرنسية... ليكونوا مطيّة في تولي الوظائف القضائية والدّينية...، وقد أثمرت الجهود، فأخذ الفرنسيون يعينون منذ منتصف الخمسينات من خريجي المدارس التي أنشئوها"[2].

وقد تتبّع الفرنسيون المثقفون أعمال هذه المدارس، ليعرفوا مدى نجاحها في تحقيق الأهداف المسطّرة، لإعادة النظر فيها ومراجعة برامجها، حيث تمّ إصلاح التعليم فيها عدة مرات ليقوم بالدّور المنوط به.

واهتمّت الكنيسة أيضا بالتعليم في الجزائر منذ سنة 1838 ففتحت مدارس ابتدائية تحت سلطتها، وفي الستينات (لاسيما بعد كارثة المجاعة) قام الكاردينال "لافيجري" بتأسيس جمعية "الآباء البيض" التي انتشرت في شمالي إفريقيا، تفتح المدارس والمصحات ومراكز التكوين المهني للتغلغل بين السكان ومحاولة تقريبهم من النصرانية إن لم تستطع تنصيرهم كليا، فجذبت إليها أعدادا هامة من التلاميذ في المدارس[*].

وقد عارض المعمّرون[**] تعليم الأهالي، باعتبارهم أنّ تعليم الجزائريين ينشر الوعي بينهم فيطالبوا بحقوقهم لمنافسة الأوربيين ومشاركتهم السلطة والنفوذ، وبالمقابل طالبوا بتعليم أبناء الفلاحين تعليما فلاحيا (Ecoles Fermes) لخدمة مصالحهم ومصالح المستعمرة، لتكوين يد عاملة رخيصة لمواجهة اليد العاملة الأوربية التي تطلب أجورا أعلى، مع إبقاء الجزائريين بعيدا عن الحواضر حتى لا ينافسوا الأوربيين في الوظائف إذا ما تابعوا التعليم العادي[3].

---

[1] – رابح تركي، التعليم القومي والشخصية الجزائرية. المرجع السابق، ص 98.

[2] – أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، الجزء الثالث، المرجع السابق، ص 375.

[*] كما اهتمت هذه الجمعية بالبنات في مراكز التكوين المهني، وقدّمت الدواء للمرضى والمشردين والعجزة، تحت ستار المساعدة والأعمال الخيرية، في حين كان هدفها تنصير الجزائريين بالتعليم ذو البرنامج المسيحي الصريح أو برامج لهدم العقيدة والأخلاق الإسلامية.

[**] سواء في الجزائر أو في فرنسا ذاتها.

[3] – نفس المرجع، ص375.

وكان تكوين المدارس لتثبيت الوجود الفرنسي ونشر سلطته في الجزائر، فلم تكن الغاية هي تكوين موظفين مختصين... وليس لتكوين مدرّسين للتعليم العمومي، كما أنّه ليس من أجل تعليم العربية للفرنسيين، ولا من أجل تعليم الفرنسية للعرب، بل من أجل تكوين رجال يكون لهم تأثير على مواطنيهم، يساعدون الفرنسيين على تحويل المجتمع العربي وفق متطلبات حضارة أوربا.[1]

فقد كان تأسيس المدارس الفرنسية بهدف دمج المجتمع الجزائري بالمجتمع الفرنسي، والقضاء على المقدّسات الأساسية للشعب، عن طريق نشر اللغة الفرنسية والقضاء على اللغة العربية كما ذكرنا سابقا وكما يؤكده تصريح أحد الضباط الفرنسيين "روفيقو" في رسالة نشرها "فيرو" في كتابه "المترجمون في الجيش الفرنسي" حيث يقول: "إنّ إيالة الجزائر لن تكون حقيقة من الممتلكات الفرنسية إلا بعد أن تصبح لغتنا لغة قومية فيها، وحتى تتأقلم فيها الفنون والعلوم التي يقوم عليها مجد بلادنا... والمعجزة التي ينبغي تحقيقها هي إحلال اللغة الفرنسية محل اللغة العربية تدريجيا، ومتى كانت اللغة الفرنسية لغة السلطة والإدارة فإنها سوف لا تلبث أن تنتشر بين الأهالي، لاسيما إذا وجدت مدارسنا إقبالا من الجيل الجديد".[2]

حيث تخرّج من هذه المدارس جزائريين مختصين في الصحافة والتعليم والترجمة والقضاء والإمامة...، أي أنّ التعليم فيها لم يكن " تثقيفيا، بل لتحضير بعض الإداريين والمترجمين في الإدارة الجزائرية قصد التعجيل بالاندماج".[3]

وقد جعلت السلطات الفرنسية من لغتها وسيلة لتحقيق الغزو الفكري والروحي للمجتمع الجزائري استكمالا لاحتلال الأرض وبهذا كانت الهيمنة الثقافية أعمق أثرا من السيطرة السياسية والعسكرية، لكنّها لم تستطع القضاء على الثقافة الوطنية "لأنها لم تكن مجرد بقايا وآثار لبنى ثقافية قديمة شعبية، بل كانت ولا تزال ثقافة حيّة لغة وأدبا ودينا وفكرا، متغلغلة في العقل والشعور والفكر والسلوك.[4]

ولم يكن هذا كافيا للقضاء على الشخصية الجزائرية واللغة العربية فانتهجت فرنسا أساليب أخرى من بينها:

1. إقصاء اللغة العربية من كل الدوائر الرسمية وإحلال الفرنسية محلها، ولا تقبل الوثائق والمستندات إلا باللغة الفرنسية، إضافة إلى تسمية الشوارع وكتابة أسماء المحلات بالفرنسية فقط.

2. الاستيلاء على موارد الأوقاف التي كانت تمثّل مصدرا أساسيا للإنفاق على التعليم.

وأهم الأساليب في سياسة الفرنسة كما ذكرنا من قبل هي محاربة اللغة العربية واعتبارها لغة أجنبية في الجزائر انطلاقا من:

أ. فرنسة التعليم في المرحلة الابتدائية، وجعل اللغة العربية لغة أجنبية واختيارية في بقية المراحل الأخرى.

---

[1] – بوعلام بسايح،"الثقافة الإفريقية: طموحات ومتطلبات"، مجلة الثقافة، العدد 96، ديسمبر 1986، نقلا عن عبد القادر خليفي، المرجع السابق، ص 322.

[2] – عبد القادر حلوش، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر. الجزائر: شركة دار الأمة، 1999، ص64.

[3] – أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية. الجزء الثاني، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1983، ص63.

[4] – محمّد عابد الجابري، إشكالية الفكر العربي المعاصر. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1990، ص33.

ب . تقسيم اللغة العربية إلى ثلاثة لغات يمكن إجمالها في التعليم:

– عربية فصحى (لغة القرآن).

– عربية حديثة.

– عربية عامية.

ج . وأخيرا اعتبارها لغة أجنبية كما ينصّ قرار "Pierre Chautin " الصادر بتاريخ 08 مارس 1938.

3. فرض الحكومة الفرنسية حصارا محكما على الجزائريين وتشديد الرقابة على على جميع المنافذ التي تربط الجزائر بالمشرق، والتي يمكن من خلالها أن يطّلع الجزائريين على المعرفة والوعي القومي، لذلك كانت تشدّد الرقابة على الكتب والمجلات والجرائد القادمة من المشرق لمنع وصولها إلى القراء.[1]

4. اعتماد سياسة التجهيل وعدم إتاحة فرص التعليم لأبناء الجزائريين وعدم السماح للأهالي بتأسيس المدارس والمعاهد ولو بأموالهم الخاصة، وإذا سمحت لهم فإنّ ذلك يكون ضمن شروط تعجيزية.

5. إنشاء مدارس خاصة بالجزائريين دون الأوربيين، ووضعت لها برامج معيّنة حسب أهدافها الاستعمارية كما حرصت على أن يكون التعليم كله بالفرنسية وبهذا أصبح الخيار صعبا: غما الفرنسية أو الجهل.

وقد سيّرت المدارس الموضوعة لتعليم الجزائريين في التعليم الحكومي الفرنسي كما يلي:

أ . حصر تعليم الجزائريين في أضيق الحدود، مع خفض ميزانيته.

ب . التقليل من إقامة المدارس الخاصة بالجزائريين في مختلف مراحل التعليم، مع تحديد عدد التلاميذ وتصعيب الامتحانات أمامهم.

ج . الاهتمام بالتعليم النظري على حساب التعليم التقني والمهني.

د . فرض تكاليف تعليمية باهظة بعد المرحلة الابتدائية تفوق الإمكانيات المحدودة لمعظم الجزائريين.

6. بعثت فرنسا أبناء الأعيان الجزائريين للدراسة في فرنسا، حتى تكوّن نخبة جزائرية ذات ثقافة فرنسية وإبعادها عن بيئتها ولغتها لتنشر اللغة والثقافة الفرنسية.

7. استعمال بعض رجال الدّين المتخرجين من مدارس أبقت عليها فرنسا لاستغلالهم في السيطرة على الزوايا الحرّة، ونشر البدع والخرافات لإبعاد الجزائريين عن دينهم وشخصيتهم العربية الإسلامية.

8. بدأت فرنسا بسن قوانين، ففي عام 1904 صدر قانون يمنع فتح مدارس عربية أو كتاتيب لتعليم القرآن، ما لم يحصلوا على ترخيص .كما ذكر سابقا .كما لا يمنح هذا الأخير إلاّ بشروط تعجيزية لإضعاف عزيمتهم والقضاء على التعليم الحر. ثمّ صدر قانون 08 مارس1938 عرف باسم " قرار شوطان" نسبة لواضعه.[2]

---

[1] – عبد القادر فضيل، محمّد الصالح رمضان، غمام الجزائر عبد الحميد بن باديس. الجزائر: دار الأمة، ط1، 1998، ص80.

[2] وهو وزير الداخلية في فرنسا آنذاك، والذي اشترط فيها وجوب حصول المعلمين وهيئات التدريس العربي على رخصة تعليم من الإدارة الفرنسية ووضع شروط للحصول على هذه الرخصة ذكرناها سالفا في السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر.

وبهذا كانت السياسة التعليمية الاستعمارية في جميع مراحل الاحتلال محكومة بأهداف محدّدة حتى وإن لم تكن دائما معلنة. وعلى هذا الأساس أنشئ في الأول ما أطلق عليه اسم المدارس المورسكية الفرنسية بغرض إدخال اللغة الفرنسية إلى المدارس القرآنية، ثم المدارس العربية الفرنسية لتكوين نخبة من المتعلمين يحتاج إليها الفرنسيون في تعاملهم مع الجزائريين، كموظفين في القضاء الإسلامي، وفي الترجمة العسكرية وفي مجال العدالة وحتى في التدريس باللغة العربية، وأنشئت بعدها المدارس البلدية المختلطة، ثمّ مدارس المعلمين،....[1]

وفي جميع الأحوال فقد كان الغرض هو تكوين نخبة تمثّل الواسطة بين الإدارة والأهالي، وتكون الأسبقية لأبناء الأعوان والأعيان، كالقياد والأغوات والقضاة، وكبار ملاك الراضي.[2]

ويتبيّن من خلال ما سبق ذكره مدى تناقض السياسة الاستعمارية، وتذبذبها بين رغبتها في تحويل الجزائريين إلى فرنسيين عن طريق التعليم، وبين تخوّفها من نتائج هذا الأخير الذي يمكن أن يتحوّل في أيديهم إلى سلاح يستعملونه لرفع الظلم والاستغلال المسلّط عليهم.

واستنتاجا لما سبق، فقد تغيّرت وضعية التعليم كليا، حيث ألغت فرنسا التعليم العربي الإسلامي، وفرضت تعليما فرنسيا حسب المناهج التي تخدمها، ورغم النظام التعليمي المفروض على الجزائريين إلا أنّهم بقوا مسلمي العقيدة وعرب الثقافة واللغة. وتفطّن المستعمر لدور الزوايا التي تدرّس القرآن الكريم واللغة العربية، فوضع خطّة محكمة لمحاربتها، كما سعى لتنصير الجزائريين باعتبار الإسلام هو النسيج الاجتماعي الذي يوحّد المجتمع ويحدد اتجاهاته. كما عمل على غلق الزوايا والمدارس الحرّة حتى لا تدرّس اللغة العربية. وبما أنّ خطّة الاستعمار تعدّت الجانبين السياسي والاقتصادي لتجعل الجزائر قطعة لا تتجزأ من فرنسا أرضا ولغة وثقافة ودينا، فقد انتهج سياسة الفرنسة بإحلال اللغة الفرنسية محل اللغة العربية في جميع مجالات الحياة الاجتماعية حتى يصبح الجزائري فرنسي اللسان والثقافة.

وأشرفت فرنسا على التعليم لما لخطورة دور المدارس الحرّة في توعية وتثقيف المجتمع ودفعه لمقاومتها، فعملت على ضمان عدم انحراف هذه المدارس عن الهدف الذي سطرته لها من حيث خدمة مصالحها الاستعمارية، حيث قال أحد المربين في خطورة دور التعليم ما معناه "أعطني إدارة مدرسة، وأنا كفيل بقلب نظام العالم"[3]، وهذا ما فعلته فرنسا في الجزائر، فقد جعلت من نظام التعليم والمدرسة سلاحا فعالا لمحاربة الشخصيّة الوطنية للجزائر، ومحاولة القضاء على مقوّماتها الأساسية (الممثّلة في اللغة العربية، التاريخ، الدّين الإسلامي والوطنية الجزائرية).

وبهذا سعت إلى فرنسة الشعب الجزائري لغة وفكرا وسلوكا، حيث فكرت أنّ اللغة هي الممر الذي تتمكّن من خلاله السيطرة على الجزائريين، بحيث كانت أولى توصيات قادة الاحتلال في باريس لجيشهم الزاحف إلى الجزائر في بداية الاحتلال تتمثّل في قولهم:"علموا لغتنا وانشروها حتى تحكم الجزائر، فإذا حكمت لغتنا الجزائر، فقد حكمناها حقيقة"[4].

---

[1]- أبو القاسم سعد الله: "اللغة العربية في مواثيق الحركة الوطنية"، مجلة الكلمة، الجزائر: العدد 4، جانفي 1993، ص 7.

[2]- الطاهر زرهوني، التعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال. الجزائر: موفم للنشر، 1993، ص 18.

[3]- رابح تركي، المرجع السابق، ص87.

[4]- أحمد بن نعمان، المرجع السابق، ص165.

ففرضت الفرنسية ولم تقتصر على ميدان التعليم في مختلف مراحله، من مناهج، نظم، كتب، لغة التدريس وإدارة تعليمية وتوجيه عام فحسب، ولكنّها شملت كل مجالات الحياة الاجتماعية والثقافية والإدارية في البلاد، من أجل إعطاء الجزائر صبغة فرنسية خالصة وتوجيه أجيالها نحو تعليم اللغة الفرنسية.

وهكذا عملت فرنسا على إبعاد الجزائريين عن لغتهم ودينهم بشتى الوسائل، كما قامت بمحاربة اللغة العربية خصوصا، ولم تتوقّف في سعيها لفرنسة الجزائر، رغم الفشل الذي لازمها طوال سنين محاولتها، ومع ظهور الحركات الوطنية أصبح فشلها أكثر وضوحا وانتشارا، فاستمرّت في محاربة اللغة العربية، وبعدما أبعدتها عن النظام التعليمي والحياة الإدارية واعتبرتها لغة أجنبية لا يسمح التعامل بها، اتّجهت فرنسا إلى إعطاء عدائها للغة العربية صبغة قانونية، فعملت على إصدار تعليمات وقرارات لإفشال التعليم بالمدارس الحرّة، أما عن اللغة العربية في التعليم الفرنسي، فكانت تدرّس في المراحل الثانوية، نظرا للضغوطات التي تعرّضت لها في الشارع الجزائري وخوفا من تمرّد الجزائريين على فرنسا، حيث تمّ تدريسها لتنافس التعليم العربي الحر، ولم تكن تدرّس على أساس سليم، فقد ضمّت اللغة العامية (الدارجة) واعتبرت كأيّ لغة أجنبية تدرج ضمن البرامج الدراسية، فهي اختيارية وليست إجبارية. "أما في المرحلة الجامعية فكانت تدرّس بطريقة سطحية ولا تدرج معها أية مادة للتاريخ الإسلامي العربي ولا للثقافة العربية. إلى جانب هذا فإنّ الوجود غير المرغوب فيه للطلبة الجزائريين ضئيل للغاية من جملة عدد الطلبة المتواجدين بالجامعات الجزائرية".[1]

وكان لاعتبار الفرنسيين اللغة العربية لغة أجنبية واللغة الفرنسية هي اللغة الرسميّة اتّجاهين أساسيين هما:

1. اتجاه ضدّ القرآن الكريم (لأنّ العربية هي لغة القرآن).
2. اتجاه سياسي (لأنّ العربية كانت لغة البلاد الإدارية والقضائية والتعليمية).

مقاومة المجتمع الجزائري لسياسة الفرنسة:

لقد قاوم المجتمع الجزائري سياسة الفرنسة وعمل على المحافظة على اللغة العربية، ففيما يخصّ مقاومة سياسة الفرنسة تقول "Yvonne Turin": بدأ الصراع يوم بدأ المحتل يفرض لسانه وتفكيره وأسلوبه في الحياة مستعملا المدرسة والمستشفى والمعلم والطبيب...، إلى أن تقول "وردّ المسلمون الهدايا المسمومة لصاحبها الذي قضى حوالي 20 سنة (1830.1850) يحدث المدارس فلا يجد لها تلاميذ، وينشئ المستشفيات فلا يتردّد عليها المرضى، وتعدّدت الصعوبات في وجه المحتل وكثرت حيث صار الدّين الإسلامي كالإسمنت المسلح يحمي من التفكك والإدماج"[2].

ويقول "ساطع الحصري" في شدّة مقاومة الجزائريين لسياسة الفرنسة:" ومع كل ذلك لم ينجح الفرنسيون فيما كانوا يرمون إليه. ويمكن التأكيد بأنّ الجهود التي بذلوها في سبيل الفرنسة لم تثمر من الثمرات الإيجابية ما يستحقّ الذكر، ولم تنتج نتائج فعليّة سوى تنصير بعض الناس منهم وإبعادهم عن المعاهد الفرنسية بوجه عام، لأنّهم صاروا ينظرون إلى جميع تلك المؤسّسات كفخاخ للتنصير".[3]

---

[1] – رابح تركي، التعليم القومي والشخصيّة الوطنية. المرجع السابق، ص148.

[2] – أحمد بن نعمان، التعريب بين المبدأ والتطبيق. المرجع السابق، ص175.

[3] – نفس المرجع، ص176.

وتتأكّد مقاومة الشعب الجزائري لهذه السياسة في رفضه الالتحاق بالمدارس التي خصّصتها فرنسا وتفضيله إبقاء أولاده دون تعليم، على أن يرسلهم إلى تلك المدارس المدعّمة لسياسة الفرنسة من خلال مبادئها ومناهجها، متشجعين في ذلك ببعض الزوايا والمساجد التي تعطي دروسا باللغة العربية، محافظة على الشخصيّة العربية الإسلامية.

وفيما يتعلق بالمحافظة على اللغة العربية، فقد تمّ ذلك بفضل الحركات التحرّرية والإصلاحية التي ظهرت في العشرينات من القرن الحالي، فبدأت هذه الحركات[1] في نشر التعليم العربي للنهوض باللغة العربية التي أصبحت شبه مفقودة، حيث اعتمدت هذه الحركات الإسلامية الإصلاحية التعليم العربي الحر كسبيل للمحافظة على اللغة العربية، فتمّ إنشاء البرامج الدّراسية، علما أنّ هذه الزوايا والكتاتيب لم يكن يدرّس فيها سوى القرآن الكريم بحكم القوانين التي أصدرتها الحكومة الفرنسية ضمن سياسة محاربة اللغة العربية كما ذكرنا آنفا، وهكذا بدأت هذه الجمعيات والحركات بتأسيس عدد من المدارس والمساجد والنوادي في أهمّ المدن والقرى الجزائرية، مثلما فعلت جمعية الشبيبة الإسلامية ستة 1927 إذ أسّست مدرسة إسلامية عربية للتعليم باستعمال الطرق العصرية، وكانت لها شعبية واسعة وقصدها أبناء الجزائريين...، "أما جمعية العلماء المسلمين فلعبت دورا بارزا في المحافظة على اللغة والثقافة العربية والدّين الإسلامي، فبعدما كوّنت مدارس للتعليم العربي الحر، وتخرّج منها عدد لابأس به من التلاميذ، وجدت الجمعية أنّه من الضروري وجود مستوى أعلى من التعليم الابتدائي، فقامت بتكوين معاهد ثانوية سنة 1947 يتابع فيها الممتازون من خريجي مدارسها الابتدائية والتكميلية دراستهم فيها، واستقرّ رأيها في البداية بتكوين معهد ثانوي في قسنطينة يكون نواة للمعاهد الأخرى(*)، ويعتبر هذا المعهد واحدا من ثلاثة معاهد كان من المقرّر تأسيسها".[2]

وقد اهتمّ الدكتور أبو القاسم سعد اللّه بتجربة التعليم في الجزائر ماضيا وحاضرا فلخّصها فيما يلي:

1. الاستمرار في إهمال التعليم العربي الإسلامي، وعدم رد الأوقاف إليه، رغم تشبث السكان به، ومقاطعتهم المدرسة الفرنسية.

2. إنشاء تعليم مزدوج خاص بالجزائريين تدرّس فيه اللغة العربية، والأولوية فيه للفرنسية وعلومها ابتداء من سنة 1850.

3. ترك التعليم في الزوايا الرّيفية على ما هو عليه مع مراقبة برامجه ومعلّميه حتى لا يشكّل خطرا على الفرنسيين.

وبعد هذا العرض المفصل الذي ركزنا فيه على التعليم كأساس للحفاظ على الهوية الوطنية مقابل ما تفرضة التغييرات الحضارية، واستنتجنا أنه العامل الحاسم والمنفذ الرئيسي من الغزو الفكري والثقافي للشعوب، الذي حاولت فرنسا على إثره طمس الهوية الجزائرية وانتهاج سياسة تغريب النشء الجزائري عن ثقافته وقيمية وبالتالي استلاب روحه بهدف فرنسته وتنصيره. وكون التعليم العالي أهم مرحلة تثمن المراحل التعليمية الأخرى واعتمدتها فرنسا من أجل خلق

---

[1] – من بين هذه الحركات: نادي الترقي، الكتاتيب القرآنية، الجمعيات الخاصة، الزوايا، حزب الشعب الجزائري، الجمعيات الخيرية وجمعية العلماء المسلمين....

(*) ويحمل هذا المعهد اسم "عبد الحميد بن باديس" اعترافا لفضله.

[2] – رابح تركي، التعليم القومي والشخصيّة الوطنية، المرجع السابق، ص215.

نخبة مثقفة تابعة لها تخدم مصالحها وتروج لإيديولوجيتها، ارتأينا إعطاء نبذة حول نشأة وتطور الجامعة الجزائرية ومواجهتها للهدف الذي أنشئت لأجله في البداية لإخضاع المجتمع الجزائري روحا وفكرا.

الجامعة الجزائرية في العهد الكولونيالي:

لقد أنشئ سنة 1877 معهد الآداب والعلوم في الجزائر،"كمأوى ثقافي كامل وبذرة خصبة لجامعة بأكملها، وإلى جانب فرع الطب، كان هناك فرعا آخر للحقوق"[1]، وترجع هذه الفكرة لـ" Paul Bert" الذي يقول في تقرير له" يظهر أنه في المستعمرات، أين يتصدّر الصراع من أجل الوجود...، فإن الرأسمال الثقافي يكون في أطول وقت مقارنة مع الرأسمال المادي، لكنه يجسّد بعمق ما آل إليه هذا الأخير.[2]

وبتاريخ 11 ماي 1909 لم تتردّد الحكومة الفرنسية في وضع مشروع قانون تأسيس جامعة للتعليم العالي في الجزائر، لتجذير وجودها وتعميق هيمنتها على مختلف الجوانب. وكان ذلك بإمضاء من رئيس الحكومة آنذاك" Gérard Jonnart" الذي اتخذ قرار إنشائها، حيث قال في تلك المناسبة:" أنه إلى جانب الخدمات التي سوف تقدمها الجامعة الجديدة في سبيل العلم والمهن الحرة، سوف يصبح بإمكانها أيضا تزويد الزراعة والصناعة والتجارة الجزائرية بأيدي عاملة مؤهّلة".[3]

وهكذا أسست الجامعة الجزائرية لتكون نسخة طبق الأصل للجامعات الفرنسية، متحدة معها ومندمجة فيها، وكانت المدارس القائمة آنذاك هي: الطب، القانون، الأدب والعلوم وحوّلت بعدها إلى مؤسسات علمية عالية تحت لواء الجامعة الجزائرية.*

وكان أول دخول جامعي في نوفمبر 1859، حيث أجرى العميد" Delacroix " رئيس الأكاديمية آنذاك خطابا بمناسبة أول دخول جامعي صدر فيه " أنه عن قريب، نظرا للإجراءات التي اتّخذت مؤخّرا، سيتمكن المسلمون من الاستفادة من خدمات المدرسة العليا الجديدة، لذا يجب إعطائهم مكوّنين من جنسهم وثقافتهم."[4]

---

[1] -jean MELIA , L'épopée intellectuelle de l'Algérie; histoire de l'université d'Alger. Alger: la maison des livres, 1950, p.40.

[2] - Ibid, p. 100.

[3] - voir: les amis de l'association de l'université. Université d'Alger de 1945 à 1959.

*- حيث أنشأت المدرسة العليا في الطب والصيدلة عام 1859، ثم مدارس الحقوق عام 1879، وأنشأت بعدها مدارس العلوم والآداب، وأعطى تجميع هذه المدارس عام 1909 جامعة الجزائر. وظهرت لاحقا مدارس كبرى (الفلاحة، بوليتكنيك) وملحقات لجامعة الجزائر في 1950 بوهران وقسنطينة (خاصة مع مخطط قسنطينة المنطلق في 1958).

انظر: حسن رمعون،" الجامعة نتاجا للتاريخ ورهانا مؤسساتيا: حالة الجزائر والعالم العربي". إنسانيات، عدد 6، سبتمبر- ديسمبر، 1998، ص 56.

[4] - les amis de l'association de l'université. Op Cit, p 50.

لكن طوال عهد الاستعمار لم يكن مسموحا للعديد من الجزائريين الدخول إليها، لأنها أنشئت أساسا لخدمة أبناء المستوطنين والأوربيين في الجزائر، وظلت محافظة على طابعها وروحها الفرنسية في دراستها وأبحاثها وطلبتها، حيث لم يتخرّج منها جزائري واحد إلا بعد الحرب العالمية الأولى (1914- 1920)."[1]

وبهذا كان عدد الطلبة الجزائريين ضئيل للغاية مقارنة مع العدد الإجمالي للطلبة، كما يوضح الجدول التالي:

جدول يقارن بين عدد الطلبة الأوربيين والجزائريين في التعليم العالي:[*]

السنة	الطلبة الأوربيين	الطلبة الجزائريين	المجموع
1920	1282	47	1329
1925	1486	66	1552
1930	1907	93	2000
1934	2564	103	2667
1938	2138	94	2232

يتضح جليا من خلال هذا الجدول الفرق الواسع والكبير بين أعداد الطلبة الأوربيين والجزائريين خلال كافة السنوات الواردة فيه، وفضلا عن ضآلة عدد الجزائريين في الجامعة، فإنهم يعاملون داخلها معاملة عنصرية قاسية من طرف كل من الإدارة والأساتذة، ومن طرف زملائهم الأوربيين أيضا، وهم مبعدون عن الحياة الجامعية إبعادا كاملا. وحتى بعد هذه السنوات لم ينتشر التعليم الجامعي في عهد الاستعمار الفرنسي، بل كان يسيّر وفق أهداف استعمارية مسطرة، مقتصرا على جامعة الجزائر وبعض المعاهد الموجودة في بعض المدن الكبرى كقسنطينة ووهران.

الجامعة الجزائرية بعد الاستقلال:

عمدت الجزائر بعد الاستقلال إلى تغيير نمط الجامعة الموروثة من حيث إعادة النظر في كل من أهدافها وبرامج التكوين ومدة الدراسة. وقد سعت إلى توزيع مؤسّسات التعليم العالي في كافة الولايات، فأنشئت أول جامعة بعد الاستقلال بوهران عام 1966، ثم جامعة قسنطينة عام 1967، بعدها جامعة العلوم والتكنولوجيا في العاصمة، وجامعة العلوم والتكنولوجيا بوهران، والجامعة التكنولوجية في عنابة. ولم تصل سنة 1977 حتى أصبحت الجزائر تضم ستّة جامعات: اثنتان في العاصمة، واثنتان بوهران، وجامعة خامسة بقسنطينة، وسادسة في عنابة، ثم أنشئت جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية ومعاهد التعليم بقسنطينة عام 1984....

وانطلاقا من سنة 1965 اعتبرت الجامعة الجزائرية كموضوع اتفاق من طرف الفاعلين الاجتماعيين حيث يرى عيسى قادري أنّها "مثلت المؤسسة المفضلة لتوسيع هيمنة البرجوازية الصغيرة الناتجة عن الاستعمار، كما مثلت الشرعية بالنسبة للشرائح الاجتماعية العمالية والريفية عن طريق الحرب المسلحة التي تستثمر السلطة، ومفتاح كسب الكفاءة التي

[1] – رابح تركي، المرجع السابق، ص 150.

[*] – رابح تركي، التعليم القومي والشخصية الوطنية. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1975، ص 148.

تنقصهم من أجل اعتمادها كحق شرعي، أما بالنسبة للسلطة الجديدة فكان عليها إنتاج الإطارات التي يحتاجها المجتمع، وبالنسبة للشرائح الجماهيرية . حتى ولو كانت بعيدة .كانت تعرف إقبالا أكثر ما دامت لم تعد ملكا للمستعمر."[1]

وقد سيّرت الجامعة الجزائرية بمقتضى القوانين الأجنبية، مما جعلها هيئة غريبة في مجتمعها، وكان الكثير من الأقسام والفروع التابعة للكليات بيد المتعاونين الأجانب لقلة الإطارات الوطنية، "حيث كان عدد الأساتذة في السنة الدّراسية 1969.68 يقدّر بـ 724 أستاذ، 48% منهم أجانب.[2] وتعبّر هذه النسبة عن متوسط النسب حسب الفروع، ففي سنة 1968 وصلت إلى 62% في العلوم، 68 % في الحقوق، و29% في الطّب. وكان أغلبية الجامعيين والباحثين الجزائريين شبابا، لا يملكون الخبرة، والفئة الكبيرة للباحثين الجامعيين (78 باحث من بين 380، أي ما يعادل نسبة 21% منهم، وأكثر في حالة ما إذا أضفنا 140 المسجلين في الدكتوراه) ليست إلا مظهرا يترجم أنّ أكبر عدد منهم في طور التكوين، فمن بين 164 أستاذ وأستاذ محاضر لا يوجد سوى 67 جزائري أغلبيتهم في سلك الطّب، ومتواجدين في الجزائر العاصمة، أين كان الأساتذة الأجانب (الفرنسيين) يمثّلون أكبر نسبة للتأطير، الشيء الذي يدعّم دورهم القيادي، (فالهيئة العلمية الفرنسية كانت تمثّل أساس هيئة التأطير، وتضمن إدارة النشاطات العلمية مما يعمّق دورها المسيّر).

وهكذا جمعت الجامعة الجزائرية مختلف الأيديولوجيات عن طريق تأطير المتعاونين الفرنسيين، فقد شكّلت عملية التراكم المعرفي في تلك الفترة أهم حلقة لنجاح مشروع التطور الذي رسمته الجامعة الجزائرية من خلال تمويل القواعد الضرورية للدّخول في عالم التكنولوجيا، وبهذا فإن حضور الأساتذة الأجانب كان ضروريا، "وكان لزاما على النسق الجامعي سواء تضمّن أساتذة أجانب أولا، والوصول إلى الهدف الذي يحدّده... لكن الأمر المهم هنا هو أنّ حضور الأساتذة الأجانب في كثافته وتركيبه يجب أن ينسجم مع مشروع التطوّر. وأن يكون مع تدعيم الوعي الوطني، ورغم هذا ظهر مشكل مراقبة هؤلاء الأساتذة الأجانب بهدف تكييفهم مع الحقائق الوطنية في جامعة تغلب عليها أكبر نسبة من الأجانب".[3]

ومن مميزات الجامعة الجزائرية في هذه المرحلة: البيروقراطية وفصل الجامعيين عن أخذ القرارات الإستراتيجية والتسيير السياسي، حيث " ظلت جامعة الجزائر التي أنشئت منذ ما يزيد عن نصف قرن إلى يوم الاستقلال مقطوعة عن مطامح

---

[1]- Aissa KADRI, Le droit à l'enseignement et l'enseignement du droit. Thèse doctorat, volume 1, Paris: Ecole des Hautes Etudes en sciences sociales, 3 avril 1992., p.252.

[2]- L'Education nationale et la science. La nouvelle revue internationale (NRI). N° 178, Paris: La société d'édition et d'information, 6 Juin 11973. p 142 à 143

نقلا عن:

Djamel LABIDI, Science et pouvoir en Algérie, de l'indépendance au 1er plan de la recherche scientifique (1962-1974). Alger: O.P.U, 1992, p.56.

[3]-Dominique GLASMAN, Jean KREMER, Essai sur l'université et les cadres en Algérie. Paris: édition du centre national de la recherche scientifique, 1978, pp. 124,125.

شعبنا وحقائق بلادنا وثقافتنا ولغتنا"[1]. ويتّفق الجميع حول هذه النقطة مهما اختلفت مستوياتهم التعليمية والثقافية، فالجامعة لا تكون فعالة إلا إذا انبثقت من مطامح أفراد المجتمع، لأنّ هذا الأخير ينشئ جامعته ويحدّد أهدافها طبقا لمشاكله ومطامحه وتوجّهه السياسي والاقتصادي والاجتماعي. بيد أنّ جامعتنا اعتبرت كمؤسّسة رسمية غريبة عن المجتمع الجزائري، "فبينما كانت الانجازات والتحوّلات في الميادين الاقتصادية، الصناعية والزّراعية سريعة وعميقة، إلا أنّ الجامعة لا زالت تسير على نفس النمط الذي كانت تسير عليه من قبل...، أما الدروس التي كانت تلقى فقد كانت تعكس صورة المثقف البرجوازي، وكان هناك اختلافا كبيرا بين التعليم النظري والتكوين التطبيقي...، كما أنّ محتوى الدروس كان مستمدا من الأفكار العقائدية السائدة في المجتمع الأجنبي الرأسمالي البورجوازي، وكان يهدف إلى تمييز النخبة عن عامة الناس"[2].

ومع الاصلاحات القائمة في مجال التعليم العالي نلمس التغييرات الجذرية التي أفرزها التغيير الحضاري في سمة هندسة جديدة مختلف التخصصات الأكاديمية، إلا ان هذه التغييرات عمقت الغزو الفكري والثقافي للمجتمعات المتقدمة، من خلال اعتماد النماذج الجاهزة عوض قولبتها حسب خصوصية مجتمعنا، فيتخرج آلاف الطلبة سنويا بشهادات في مختلف التخصصات لكنهم مغتربين عن الحقائق الوطنية وأحيانا لا يملكون روح الانتماء للجزائر، ساخطين ورافضين للواقع المعاش، مفكرين في الهجرة وحتى من تعذر عليهم ذلك فهم في الجزائر لكن عقولهم وأفكارهم في الخارج، مجسدين بذلك الغزو الثقافي والفكري بمختلف أبعاده. مما يعطي صورة للدول عن تبعية مجتمعنا للغرب، رغم الجهود المبذولة لتفادي وتخطي تبعات العولمة من أجل تغيير حضاري نلمس من خلاله كل التضحيات التي قدمها ولازال يقدمها المنتمون والمخلصون لهذا الوطن لأجل الحفاظ على هويتنا وخصوصيتنا في عصر التطور العلمي والتكنولوجي، عصر العولمة، عصر سيطرة وهيمنة الدول الأوربية والغربية على الدول العربية والإسلامية في إطار إفرازات التغيير الحضاري.

[1] – أحمد طالب الإبراهيمي، من تصفية الاستعمار إلى الثورة الثقافية (1962-1972). ترجمة حنفي بن عيسى، الجزائر:الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1972، ص 94.

[2] – إدريس شابو:"دور الجامعة في تنمية القارة الإفريقية"، ترجمة حنفي بن عيسى، مجلة الثقافة، السنة الرابعة، العدد 20، الجزائر، أفريل . ماي 1974، ص 23.

الخاتمة:

ختاما لما ورد في هذه المداخلة نأكد على أن التاريخ يمدنا بالعبر، فالثقافة العربية الإسلامية جسدت بعمق تأثير القيم الروحية في إكسابها القوة التي أخضعت العالم وجعلتها تحافظ على ما كسبته من انتشار روحي مبني على الحوار والتعاون مستمدا قوته من التمازج الثقافي. غير أن انعدام الأمن الثقافي الذي طغى على مجتمعاتنا بحكم الاستعمار وما خلفه من ثقافات عالمية دخيلة تسعى من خلال إيديولوجياتها المختلفة إلى تغريب الأفراد عن مجتمعهم ومحو مفهوم المواطنة وتكريس الاستلاب باسم العولمة التي لا نعتبرها حتمية تاريخية علينا الإنسياع وراء أهدافها، بل علينا كأفراد متعلمين مثقفين غربلة أفكارها وأخذ ما يناسبنا مثل ما فعل الغرب مع حضارتنا الإسلامية ومكنهم من غزو العالم.

حيث ركزنا في متن هذا العمل على مقوماتنا من دين، لغة، ثقافة وتاريخ. هذا الأخير الذي جسدت مبادئ ثورته أول خطوة في التحرر والتقدم هو الشعور بالانتماء، والمواطنة. فالتغيير الإيجابي ينبع من صميم الفرد حسب انتماءاته الدينية والدنيوية، محترما بذلك خصوصيته التي نقصد بها هاهنا المحلية التي تعتبر الخطوة الأولى لهذا التغيير، والذي لا يمكن بإغفاله التفاعل الفعال مع العالم.

وعليه فنحن لا نرفض التطور وإنما نرفض ذوباننا فيه لما له من أفق أبعد من ذلك... وحتى نتمكن من ذلك نرى ضرورة ترسيخ مبادئ ثورتنا المجسدة لمقوماتنا التي لولاها لما أحرزنا الاستقلال ضد أكبر دولة مستعمرة آنذاك، فنأخذ منها العبر في سياستها الحاثة والمدعمة للعلم والتعليم في كل مراحله كسلاح لمحاربة الغزو الفكري، والمجسدة لفكرة التوحيد من خلال المحافظة على هذا الوطن الذي يستدعي منا الوعي بضرورة إعادة التفكير مليا في فلسفة التعليم في مجتمعنا وربطه بخصائصنا. وهذا وحده كفيل بضمان الأمن الثقافي لمجتمعاتنا الإسلامية في ظل التغيير الحضاري.

قائمة المراجع:

1. إبراهيم مياسي، "موقف الإدارة الاستعمارية من تعليم الجزائريين". مجلة الشهاب الجديد، المجلّد الثالث، السنة الثالثة، العدد 3، أفريل 2004.
2. أبو القاسم سعد الله: "اللغة العربية في مواثيق الحركة الوطنية"، مجلة الكلمة، الجزائر: العدد 4، جانفي 1993.
3. أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية. الجزء الثاني، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1983.
4. أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، 1830-1954. الجزء الأول، الجزائر: المؤسّسة الوطنية للكتاب، 1985.
5. أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، 1830-1954. الجزء الثالث، ط1، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1998.
6. أحمد الخطيب، الثورة الجزائرية: دراسة وتاريخ. بيروت: دار العلم للملايين، 1958.
7. أحمد بن نعمان، التعريب بين المبدأ والتطبيق. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1981.
8. أحمد طالب الإبراهيمي، من تصفية الاستعمار إلى الثورة الثقافية (1962-1972). ترجمة حنفي بن عيسى، الجزائر:الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1972.
9. إدريس شابو: "دور الجامعة في تنمية القارة الإفريقية"، ترجمة حنفي بن عيسى، مجلة الثقافة، السنة الرابعة، العدد 20، الجزائر، أفريل.
10. آمنة بواشرى، العولمة والثورة التحريرية الجزائرية (1954- 2005): دراسة في مقومات وخصائص الثورة التحريرية الجزائرية والدور الذي تلعبه في مواجهة التحديات الراهنة. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2006.
11. برهان غليون وسمير أمين، ثقافة العولمة وعولمة الثقافة، دار الفكر، دمشق، 2006.
12. جان بيير قارنيي، عولمة الثقافة. ترجمة عبد الجليل الأزدي، الجزائر: دار القصبة للنشر، 2002.
13. رابح تركي، التعليم القومي والشخصية الوطنية. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1975.
14. رابح تركي، الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح والتربية في الجزائر. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط3، 1981.
15. رابح تركي، الشيخ عبد الحميد بن باديس، فلسفة وجوده في التربية والتعليم. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1970.
16. روجيه غارودي، حوار الحضارات. ترجمة عادل العوا، بيروت: منشورات عويدات، ط2، 1982.
17. سعد الدين بن أبي شنب،" حول التعليم في الجزائر قبل الاستعمار". الجزائر: مجلة كلية آداب الجزائر، السنة الأولى، العدد 1، 1964.

18. شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1982، ص ص 106-107، نقلا عن: عبد القادر خليفي، السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر. الشهاب الجديد،

19. صلاح العقاد، تطور السياسة الفرنسية في الجزائر. القاهرة: دار الحيل للطباعة، معهد الدراسات العربية، 1959.

20. الطاهر زرهوني، التعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال. الجزائر: موفم للنشر، 1993.

21. عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1900). الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.

22. عبد القادر حلوش، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر. الجزائر: شركة دار الأمة، 1999.

23. عبد القادر فضيل، محمّد الصالح رمضان، غمام الجزائر عبد الحميد بن باديس. الجزائر: دار الأمة، ط1، 1998.

24. العسلي بسام، الجزائر والحملات الصليبية. بيروت: دار النفائس، ط1، 1980.

25. فيليب رفلة، جمهورية الجزائر. القاهرة: مطبعة العلوم، 1972.

26. لوشن حسين، "مؤسسات التعليم والتكوين في الجزائر، رؤية لواقع تعليمي متغير وإستراتيجية تحقيق توازنه"، جامعة باتنة: مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، 2006.

27. محمد السويدي، مقدّمة في دراسة المجتمع الجزائري (تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغيير في المجتمع الجزائري المعاصر). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1990.

28. محمّد عابد الجابري، إشكالية الفكر العربي المعاصر. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1990.

29. مصطفى زايد، التنمية الاجتماعية ونظام التعليم الرسمي في الجزائر (1962- 1980)، مدخل سوسيولوجي جديد لدراسة التعليم والتنمية في المجتمعات السائرة في طريق النمو. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1986.

المراجع باللغة الأجنبية:

1-Aissa KADRI, Le droit à l'enseignement et l'enseignement du droit. Thèse doctorat, volume 1, Paris: Ecole des Hautes Etudes en sciences sociales, 3 avril 1992.

2-ARKOUN Mohamed, La pensée arabe. Paris: P.U.F., collection « Que sais je », 1ere édition, 1975.

3-Charles Robert AGERON, Les algériens musulmans et la France. Paris: P.U.F, 1968.

4-Charles Robert AGERON, Histoire de l'Algérie contemporaine (1830-1964). Paris: P.U.F, collection « Que sais je » (le point des connaissances actuelles), n ° 400, 1964.

5-Djamel LABIDI, Science et pouvoir en Algérie, de l'indépendance au 1er plan de la recherche scientifique (1962-1974). Alger: O.P.U, 1992.

6-Dominique GLASMAN, Jean KREMER, Essai sur l'université et les cadres en Algérie. Paris: édition du centre national de la recherche scientifique, 1978.

7-Fanny COLONNA, « Le système d'enseignement de l'Algérie coloniale ».In revue tunisienne des sciences sociales, université de Tunis: publication du C.E.R.E.S, 11eme année, 1974, n° 36.

8-Jean MELIA , L'épopée intellectuelle de l'Algérie; histoire de l'université d'Alger. Alger: la maison des livres, 1950.

9-Maurice POULARD, L'Enseignement pour les indigènes d'Algérie. Alger, 1910.